

اللؤلؤ المنتور في نصيحة ولاة الأمور للسمهودي:

الصوت الثائر في كتب مرايا الأمراء

محمد الزاهي
باحث تونسي



قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة

الملخص:

يكتشف الباحثون في المخطوطات العربية، عند تصفح فهرس المكتبات العربية والأجنبية، مخطوطاتٍ تستوقفهم عناوينها وتلفت انتباههم، وقد يمرّ عليها بعض مرور الكرام دون أن يدركوا ما خبّأته هذه العناوين من طرافة وقيمة. ومن العناوين التي لفتت انتباهي وأنا أدقق في مسألة تتعلّق بأنماط التوثيق في المخطوط العربي عنوان "اللؤلؤ المنثور في نصيحة ولاية الأمور" لأبي الحسين علي بن عبد الله السمهودي، وهو مخطوط محفوظ في دار المخطوطات بصنعاء.¹

ويندرج المخطوط كما يفيد عنوانه في صنف كتب مرايا الأمراء أو كتب الآداب السلطانية، وهي مصنّفات وجّهها مؤلفوها إلى السلاطين والملوك بأساليب ومضامين تكاد تكون متشابهة منذ ظهورها في تاريخ الثقافة العربية الإسلامية، ولم تتجدّد على مستوى محتواها ولا على مستوى منهجها، وعادة ما تؤلّف بطلب من السلطان أو الملك؛ ممثّل السلطة السياسيّة، ويلتزم مؤلفوها في تدوينها بضوابط معرفية محدّدة لا يحدّون عنها، بأسلوب متداول لا يغيّرونه يغلب عليه التزلف والتملّق ومجازاة وليّ الأمر. وقد كنت على صلة بهذا اللون من المصنّفات عندما كنت أعدّ رسالة الدكتوراه "ولاية المظالم في الإسلام". فحرصت على جلب نسخة من هذا المخطوط للاطلاع على محتواه، ولما طالعتُه وجدت نفسي أمام نصّ طريف ونادر ويختلف شكلاً ومضموناً عن أغلب ما دُوّن في هذا الباب، إذ يمتاز بطرافة في المحتوى وطرافة في طرق المواضيع وطرافة في المنهج والأسلوب.

لقد جدّد الكتاب نفسه وتخلّص من التكلّس الذي طبع كتب مرايا الأمراء، وكأنّنا بمؤلفه رفض أن يكون عنصراً من "الجوقة السلطانية" التي تساند وتؤيّد وتشرّع للسلطان، وإن كان على خطأ أحياناً. وقد عاش السمهودي فترة عرفت فيها البلاد الهزّات والأزمات، وعانين عن كتب ما آلت إليه الأوضاع، وكان بإمكانه أن يلزم الصمت وينال العطايا السنيّة، لكنّه رفض الولاء المُقنّع وواجه سلطان عصره بهذا الكتاب بلهجة حادة ونبرة عنيفة. وخدمة للتراث العربي عامة وللباحثين في الآداب السلطانية والعلاقة بين السلطين السياسيّة والمعرفيّة عزّمتُ على دراسة هذا المخطوط النادر بكامل أبوابه وفصوله، على أن تشمل هذه الدراسة مراحل ثلاث:

¹ - اعتمدنا هذه النسخة لتحليل ودراسة محتوى الكتاب، وقد أشرنا إلى الإحالات على هذه النسخة عقب كلّ اقتباس منها مشيرين إلى وجه الورقة بحرف "الواو" وإلى ظهرها بحرف "الطاء". كما أفضت عملية بحثنا في فهرس مخطوطات بعض المكتبات إلى اكتشاف نسختين خطيتين أخريين لهذا المخطوط:

- نسخة مكتبة جوتا بألمانيا رقم 1887
- ونسخة دار الكتب المصرية (تيمور).

صنّفها كتبة الدّواوين من الموالي والعجم الذين حاولوا نقل التجربة الفارسيّة في الحكم إلى المجتمع الإسلامي؛ ففي عهد الخليفة هشام بن عبد الملك (105هـ-125م/724-734م) ألف كاتبه أبو العلاء سالم، وهو من الموالي، مجموعة من الرّسائل تضمّنت نصائح في الحُكم مستوحاة من نصوص قديمة مؤسّسة من الأدبيات الفارسيّة الخاصّة بالحُكم وسيّر الملوك، من مثل أردشير وبهرام وكسرى أنوشروان وبزرجمهر، ومستوحاة أيضًا من آراء وأقوال الفلاسفة اليونانيين، آراء أرسطو التي راجت في الإسكندرية عبر كتابه "سرّ الأسرار في السياسة" على جه الخصوص. أمّا عبد الحميد الكاتب (ت 132هـ/750م)، فقد دوّن رسالة مطوّلة إلى الخليفة الأموي ضمّنها نصائح وتوجيهات ذات بعد أخلاقي وعملي لتحقيق حكم عادل.

وبدأت الرّسائل السياسية تتبلور شيئاً فشيئاً مع عبد الله بن المقفّع الذي يعتبره الجابري «أكبر ناشر ومرّوج للقيم الكسروية وإيديولوجية الطاعة في الساحة الثقافيّة العربيّة الإسلاميّة»³، فقد ألف كتاب "كائلة ودمنة" و"رسالة الصحابة" التي ضمّنها آراءه في أهميّة حسن اختيار الحاشية لتدبير شؤون الرعيّة إضافة إلى مسائل سياسيّة وعسكريّة. وفي مرحلة موالية أعاد بعض المصنّفين كتابة محتوى هذه الرّسائل بشكل أعمق وموسّع، لكنّ هذا الإنتاج الجديد لم يكن في شكل مصنّفات مستقلّة، بل ورد في مقدّمات أو فصول بعض الكتب التاريخيّة والأدبيّة، فقد ألف ابن قتيبة الدينوري "كتاب السّلطان" وجعله مقدّمة لكتابه "عيون الأخبار"، وجعل ابن عبد ربّه الأندلسي "كتاب الجوهرة في السّلطان" جزءاً من كتابه "العقد الفريد"، وخصّص ابن طباطبا في كتابه "الفخري في الآداب السلطانية" جزءاً لمسألة السّلطان.

وبدأت تظهر في مرحلة موالية الكتب المستقلّة الموجهة إلى السلاطين والملوك دونتها شرائح مختلفة من الكتّاب، فقد دوّنها المؤرّخون والفلاسفة وفقهاء السياسة ومتولّو الخطط السلطانية ورجال السياسة أنفسهم، من مثل أبي حمّو الزباني وكلّ من كان له تردّد على البلاط السلطاني تقريباً أو طمعاً، ولم يخل عصر من العصور من هذه المصنّفات.

والناظر في هذه الكتب، يلمس بوضوح أنّها تتفق وتتشابه أسلوبياً ومنهجياً ومحتوى؛ فهي عادة ما تُقدّم هديّة إلى وليّ الأمر لنيل الرتبة الشريفة أو العطية السنّيّة «لأنّ هذه العاجلة محبوبية والرّفاهيّة مطلوبة، والمكانة عند الوزراء بكلّ حول وقوّة مخطوبة، والدنيا حلوة خضرة وعذبة خضرة»⁴ وأنّ: «ترك خدمة السّلطان غير ممكن ولا يستطاع إلاّ بدين متين ورغبة في الآخرة شديد وفطام عن الدّنيا صعب»⁵ وتُفصح مقدّمات هذه المصنّفات

³- الجابري، العقل الأخلاقي العربي: دراسة تحليليّة نقدية لنظم القيم في الثقافة العربيّة، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 2001، ص 171

⁴- التوحيدي، الإمتاع والموانسة، ص 13

⁵- التوحيدي، الإمتاع والموانسة، ص 14

عن كون وليّ الأمر؛ أي السّلطة السّيّاسيّة، عادة ما يطلب من أحد الكُتّاب؛ أي السّلطة المعرفيّة، أن يصنّف له كتابًا يضمّنه نصائح وتوجيهات وحلولاً حتى يسير على منهجها، رغم وجود كتب أخرى في الغرض نفسه في خزائن كتبه، وذلك لكي يظهر العلاقة الحميميّة بين السّيّاسي والمثقف. فعلى سبيل المثال أورد محمد بن عبد الكريم الموصلّي في مقدّمة كتابه "حسن السّلوك الحافظ دولة الملوك": «فقد ندبني من وجب إجابة سؤاله وتعيّنت تلبية مقاله لِمَا له عليّ من الإحسان الوافر والبرّ المتواتر أن أكتب له من العلم ما يليق بحاله ويبلغه من خيرَيّ الدّنيا والآخرة نهاية آماله، وكان ذلك ظنّ إحسان منه بالفقير... فرأيت أن أكتب له ما ورد في فضل العدل والإحسان، فإنّه متّصف بهما مع ما فيه من الفضل والإحسان، وأقصّ في ضمن ذلك السّيّاسة الشرعيّة ممّا فيه مصلحة الرّاعي والرّعيّة... عسى أن تنتفع الدّولة الزّاهرة بهذا التّأليف وأن يقوم لهم بالنّصيحة الجالّبة لكلّ خُلُق شريف»⁶.

وتتفق هذه المصنّفات فيما بينها في محتواها الذي يهدف إلى تحقيق غاية أساسيّة هي التدبير المُحكّم للسّيّاسة، وهي وعاء أخلاقي حدّدت الشّروط الواجب توفّرها في السّلطان ومساعدية المتولّين للوظائف السّاميّة كالوزير وجابي الخراج والمُحتسب والي المظالم والعامل والكاّتب والحاجب وقائد الجند وغيرهم من طاقم "الجوقة السّلطانيّة". وتتفق أيضًا على التّذكير بأبرز واجبات السّلطان نحو الرّعيّة، باعتباره قاعدة الملك وقطب السّلطة، كحفز بيضة الإسلام، وتفقّد المعازل والحصون والثّعور، وإصلاح عمائرهما، وإقامة السّيّاسات لدفع العتاة والمفسدين، وإقامة حدود الله المانعة من ارتكاب الجرائم والنّظر في أوقاف البرّ والقربان وغيرها... إلخ⁷.

وتذكّر هذه المصنّفات بحقوق السّلطان على الرّعيّة كبذل النّصيحة له سرًّا وعلائيّة، وإعلامه بسير عمّاله، وتعظيم قدره وتحذيره من «عدوّ يقصده بسوء وحاسد يرومه بأدّى، والدّبّ عنه بالقول والفعل وبالمال والنّفس والأهل»⁸ وتتفق كذلك في دعوة وليّ الأمر إلى التمسك بأهداب الشّرع والالتزام بأحكام الشّريعة وكذلك إلى

⁶ - عبد الكريم الموصلّي، حسن السّلوك الحافظ دولة الملوك، ص ص 52-53

ومن النماذج على هذا التوجّه في الكتابة للسلاطين أهدى الجاحظ "كتاب التاج" للأمير الفتح ابن خاقان وزير المتوكّل، وأهدى ابن أبي الربيع (ت 277هـ/890م) كتاب "سلوك المالك في تدبير الممالك" إلى الخليفة المعتصم، وكتب الإمام أبو حامد الغزالي كتابه: "النّبر المسبوك في نصيحة الملوك" بناء على طلب السّلطان محمد بن ملكشاه السلجوقي، وأهدى الشيزري (ت 589هـ/1193م) كتابه "المنهج المسلوك في سياسة الملوك" إلى صلاح الدين الأيوبي.

⁷ - انظر مثلاً:

- ابن الأعرج: كتاب تحرير السّلوك في تدبير الملوك، ص ص 25-26
- ابن جماعة: كتاب تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام، ص ص 65-69

⁸ - انظر بتفصيل:

- الجويني: غياث الأمم، ص 231
- تحرير الأحكام، ص ص 61-65
- الماوردي: درر السّلوك، ص 34

إقامة حدود الله المانعة من ارتكاب الجرائم واللّازمة لحفظ النفوس وحراسة الأموال، وكذلك إلى الحرص على توفير أجهزة ومؤسسات تراقب سير الدولة لتفادي أسباب الخلل.

وقد تشابهت هذه المصنّفات كذلك في الأسلوب الذي حرّرت به، فقد كتّف مصنّفوها من الآيات القرآنيّة والأحاديث النبويّة، باعتبارهما المصدرين الأساسيين للتّشريع الإسلامي، وكذلك من أقوال السلف الصّالح والحكم والأمثال والأشعار. وإضافة إلى هذه المصادر الإسلاميّة، فقد نهل كتّاب الآداب السّلطانية من النّقائات الأخرى، كالبيونانية والفارسية والهنديّة، فانفتحت نصوصهم على تراث وثقافة هذه الأمم العريقة في التّدبير السياسي. ففي كتب الآداب السّلطانية يتجاوز الحديث عن عدل عمر مع عدل أنوشروان، وتتجاوز الآية القرآنية مع مقولات أرسطو وأفلاطون وغيرهما من الفلاسفة والحكماء دون أن يشعر مصنّفو هذه الكتب بأيّ حرج في نقل هذه الأشكال الأدبيّة الغربيّة عن المسلمين بأساليب متنوّعة. فانتهجوا الأسلوب القصصي في بعض المصنّفات والأسلوب الوعظي في أخرى، ومزجوا بين الأسلوبين أحياناً.

والناظر في هذه المصنّفات يلمس بوضوح أن مصنّفها لا يجرؤون على مجابهة الملوك والسلاطين أولياء النّعمة، ولا يقدرّون على الإفصاح عن حقائق الأمور إن اختلط الحابل بالنابل، وتدهورت أحوال البلاد والعباد. فهم، أي المصنّفون، عادة ما يطلق عليهم لقب عناصر الجوقة السّلطانية، يكتفون بأداء النصيحة وتقديم الموعدة ولا يجرؤون على تحديد مواضع الخلل في التّدبير السياسي والتسيير اليومي لشؤون الرعية، ولا يقدّمون برامج عملية واقعيّة قابلة للتنفيذ في أيّ مجال من مجالات الحياة اليوميّة، مما طبع أغلب هذه المصنّفات بطابع التزلف والتملّق المصطنع، إذ يُعلن فيها مؤلّفوها الولاء التام لوليّ الأمر أو وليّ النّعمة.

وقد تبين لي، بتصفّحي لمخطوط "اللؤلؤ المنثور في نصيحة ولاية الأمور" الذي ألفه أبو الحسين علي بن عبد الله الحسيني السمهودي،⁹ أنّ الكتاب مختلف تماماً عن غيره من كتب مرايا الأمراء من ناحيتين: المحتوى أو المواضيع المطروقة، والأسلوب المُحرّر به الكتاب. وقد ألفه لسُلطان عصره الأشرف قايتباي المحمودي¹⁰ سلطان الديار المصرية الذي تولّى السلطنة سنة 872هـ/1468م. وفي عهده تعرّضت البلاد إلى أخطار عدّة داخلية وخارجية، وبدأت تظهر الأطماع للاستيلاء على مصر، مما استوجب توفير الأموال اللازمة لمجابهة

⁹ - ينتمي إلى فرع من فروع الأسرة الهاشمية التي هاجرت إلى مصر قديماً واستقرت بها، ولد سنة 844هـ/1440م، ونشأ في سمهود بالصعيد المصري، أخذ العلم عن والده ثم انتقل إلى القاهرة ولازم بعض أعلام عصره، وفي سنة 873هـ/1468م رحل إلى المدينة المنورة وحصل العلوم بالمسجد النبوي. ألف مؤلّفات عدّة تميّزت بتنوّع المواضيع وأشهرها كتاب "خلاصة الوفاء بأخبار دار المصطفى". توفي سنة 911هـ/1505م. انظر: كحالة: معجم المؤلّفين 129/7-130، والمصادر التي أحال عليها.

¹⁰ - انظر حوله:

- تاريخ الملك الأشرف قايتباي لمجهول، تحقيق د. محمد زينهم.

- ابن إياس: بدائع الزهور في وقائع الدهور.

- ابن الصيرفي: إنباء الهصر.

هذه الأخطار المحدقة، فكثرت الضرائب وتعددت المظالم وصودرت الأموال، وعاتت المحتسبون والشُّرط فسادًا، وكسدت الأسواق وغلت الأسعار.

حفزت هذه العوامل السمهودي على أن يواجه السلطان في هذا الكتاب الذي يختلف اختلافًا كليًا عن كتب مرايا الأمراء. وهذا الاختلاف واضح وجلي منذ الصفحة الأولى، فلم يشر، كبقية المؤلفين في هذا الباب، إلى أنه ألفه بطلب من السلطان، أو أنه أراد التقرب إليه معترفًا بمزايده وعطاياه، فيتحفه بهذا المُصنّف. وتتبع أبواب وفصول الكتاب يتّضح الاختلاف أكثر فأكثر وخاصة في:

- طبيعة بعض المواضيع المطروقة التي لم نعهدها في الكتب الأخرى.
- الحلول العملية للمشكلات والمعضلات التي كانت العامة تعاني من تبعاتها الاجتماعية والاقتصادية.
- المنهج والأسلوب المعتمدين في طرق هذه المواضيع.

لقد تحرّر السمهودي من أسر الولاء "الوليّ النعم" ومن قيد المحاباة، ونزع جليبا التزلف والتملق، وانتهج مخاطبًا السلطان في هذا الكتاب أسلوب الثائرين الصادحين بالحق بجرأة قد تكون نابية أحيانًا. فما هي الموضوعات المطروقة في هذا الكتاب، وأيّ منهج توخّاه في طرقها؟

بنى السمهودي هذا الكتاب على أربعة أبواب، واكتفى بتقسيم البابين الثاني والثالث إلى فصول، وقد احتل الباب الأوّل الورقات (1 ظ إلى 8 ظ) وعنوانه بـ"في فضل العقل وتعريفه وما خصّ الله من ذوي العقول وما ورد في ذلك من الأخبار والأحاديث والآثار". ولم يكن اختيار المؤلف لهذا الباب اعتباطيًا أو لمجرد تكثيف مادة الكتاب، فقد تعمّد طرق مسألة العقل في بداية الكتاب، واقتنع بتذكير سلطان عصره بقيمة العقل الذي هو النعمة التي وهبها الله للإنسان، وقد تعمّد تكثيف الآيات والأحاديث الدالة على قيمة العقل في حياة الإنسان، وقد عرفه قائلاً: «العقل هو قوّة غريزيّة يسكنها الحق، سبحانه وتعالى، في الخواص من خلقه يؤدّي إلى إدراك المعقولات، ومحله الرأس، وله نور متّصل بالقلب» (الورقة 2 ظ). وقد قسمه إلى قسمين: «قسم لا يقبل الزيادة والنقصان، فهو العقل الغريزي الذي يجري به العلم على أصحابه عند الاحتلام، فعند ذلك يجري عليه التّكليف بالأحكام الشرعيّة. والثاني: العقل الذي يقبل الزيادة والنقصان، وزيادته ونقصانه كسببيّة بحسب التّجارب والوقائع والحوادث» (الورقة 2 ظ). يؤكّد المؤلف في هذا الباب أنّ الله تعالى لما خلق العقل وقف بين يديه في أحسن صورة فقال: «أفيل، فأفيل، ثم قال له: أدبِر! فأدبِر، فقال: وعزّتي وجلالي لأجعلنك في حسان خلقي ما خلقت خلقًا عليّ أعزّ منك، بك أحاسب وبك أعاقب وبك أخذ وبك أعطى» (الورقة 3 و)، ثم يخلص إلى أنّ العقل والتدبير صنوان فيقول: «إنّ العقل والتدبير صنوان، فمن أعطاه الله عقلاً فقد حاز التدبير، وكلّ

عيب أو نقص صدر من الإنسان، إنما صدر من فلة عقل لأنه لو كان عاقلاً لتدبر عاقبة ذلك الشيء، فلا يصدر منه نقص ولا عيب.» (الورقة 5 ظ - 6 و)

ويضيف في هذا السياق أنّ العقل طريق للإيمان، إذ من يخصّه الله بهذه النعمة يتوصّل إلى معرفة الله، وضرب لذلك مثل قسّ بن ساعدة الأيادي، إذ يقول: «... وممن خصّهم الله بكمال العقل قسّ بن ساعدة، فإنه كان في زمن الجاهلية قبل مبعث النبي، صلى الله عليه وسلم، تأمل في مصنوعات الله، عزّ وجلّ، وتفكّر في خلق السموات والأرض، فهدي بعقله إلى أن آمن بالله تعالى ورسوله قبل أن يُبعث رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ومات على الفطرة الإسلامية ولم يرَ النبي، صلى الله عليه وسلم،...» (الورقة 4 ظ - 5 و). وبالعقل يمكن للإنسان: «أن يتجاوز عمّن ظلمه ويتواضع لمن دونه ويتعافى عن قول يسوؤه ويبادر إلى الخيرات ويهرع إلى العلم ويجتنب الجور ويحقّق الفضائل ويتعدى عن الرذائل» (الورقة 3 ظ).

ويتوجّه إلى سلطان عصره قائلاً: «أوليس للملوك أحسن من هذه الخصال، فمن اجتمع فيه العقل والعلم والتدبير فقد حاز خصالاً حميدة وهي: الدين والتقى والأدب والأمانة والعفة والقناعة والرحمة والحياء والزهد والوفاء والصدق والسكينة والحكم والعلم والعدل والجود والمروءة وحسن الخلق» (الورقة 3 ظ). ويختم السمهودي هذا الباب بدعوة سلطان عصره إلى التحلّي بهذه الخصال ما دام ينعم بنعمة العقل. فيقول: «وحيث يعلم الملك أنّ الله تعالى قد أنعم عليه بهذه النعمة الجليلة واختاره للولاية على خلقه بأن جعله وليّ أمرهم دون غيره فيعامل رعاياه بما يجب... وليبذل الجّد والجهد في العمل فيما يجب عليه ممّا هو مسؤول عنه يوم ينصب الميزان...» (الورقة 8 و). وقد تعدّد المؤلف تكثيف الشواهد للدلالة على قيمة العقل كآيات القرآنية والأحاديث النبوية وأقوال السلف الصالح وبعض الأشعار، وعول أيضاً على حكمة الفرس وفلسفة اليونانيين كأرسطو وأفلاطون.

أمّا الباب الثاني، والذي احتلّ الأوراق من الورقة 8 وإلى 36 ظ، فعنونه بـ " في بيان ما يجب ويتعيّن على وليّ الأمر العمل به وما ينبغي التحرّر منه وما ورد من الأحاديث الشريفة في حقّ ولاية الأمور"، وجعل هذا الباب على عشرة فصول لا يتعدّى الفصل منها الورقة أو الورقتين أحياناً، وهذا الباب من الأبواب الرئيسية في الكتاب، إذ ضمّنه مسائل أخلاقية وقيمية، وأخرى عملية واقتصادية واجتماعية، ويمكن إدراجه بالمفهوم المعاصر ضمن الدساتير الصغيرة التي يتوجّب العمل بينودها لتستقيم أمور البلاد والعباد؛ ففي القسم الأخلاقي تطرّق السمهودي في المرتبة الأولى إلى مسألة العدل الذي هو أساس العمران، والعدل من المسائل الأساسية والركائز الضرورية في كلّ كتب الآداب السلطانية، إذ هو أساس لسائر الأساسات. وقد ناقش السمهودي في هذا الكتاب مسألة العدل مبرزاً العدل قيمة أساسية مستشهداً بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية وسير الملوك

الصالحين من أمم سابقة وأقوال الحكماء والفلاسفة. فالعدل عنده هو: «أساس الدين وبه صلاح العالم. قال: «اعلم أنّ أوّل شيء يجب على الملوك العمل به نشر العدل الذي هو صلاح العالم، إذ هو الأساس الذي يُبني عليه نظام الملك لأنّ العدل أساس الدين.» (الورقة 8 و)

ويحلّل بطريقة دقيقة مسألة الميزان الذي يحتاج إلى ثلاثة أسس حتى تنظم الأمور: «والميزان يحتاج إلى ثلاثة أشياء: عمود ولسان وكفتان، فعموده السياسة ولسانه حسن السيرة وكفتاه الرأفة والنصيحة، فالعدل في الرعية والسياسة في الجند حتى لا يؤذوا الرعايا وحسن السيرة في الكل.» (الورقة 8 ظ) ثم تطرّق السمهودي إلى الشروط والمواصفات الواجب توفّرها في السلطان، وحثّه على التحلّي بكمكارم الأخلاق والقيم الفاضلة والمثل العليا التي نادى بها الشريعة الإسلامية، وهي عمومًا صفات عامة تصلح لكلّ سلطان، لأنّ التجمّل بها يقرب السلطان من الناس فيزداد تأييدهم له ويلتفون حوله ويبدلون في سبيله وفي سبيل تركيز حكمه كلّ نفيس. وحول هذه الصفات يقول السمهودي: «ومما يتعيّن على وليّ الأمر أن يكون عاقلًا في ملكه، شريفًا في نفسه، موفقًا لعهده صلّبًا في دينه لازمًا لصمته متدبّرًا بعقله متيقظًا لعيوب نفسه شفوفاً برعيته، وأن تكون همته انبعاث الفكر في عواقب أموره ومتأنّيًا فيها، يستعمل الرفق في سائر أفعاله، ليس له أن يحسد إلاّ من تقدّمه من الملوك بحسن التدبير وإصابة الرأى وحسن السياسة، وأن يكون حذره من المقرّبين فوق حذره من المتباعدين، ولا يعترّ بنساء الناس عليه، وأن لا يستغني بتدبير يومه عن تدبير غده.» (الورقة 9 ظ - 10 و) ويؤكد في آخر هذا التحليل أنّه متى توفّرت هذه الخصال في السلطان تستقيم الأمور وتصلح الرعية وتكثر الخيرات ويسود الأمن في البلاد. وفي المقابل حثّه على تجنّب ما يطلق عليه المحظورات الأخلاقية، وهي عبارة عن أوصاف ومظاهر سلوك يتوجّب على السلطان التحرّر منها، ليكسب قلوب الرعية، ويتجنّب توسيع الهوة بينه وبين العامة التي تسعى إلى الخروج عليه والإطاحة به كلّما سنحت لها الفرصة. فحذّره من الكبر إذ: «قلّما اتصف ملك بصفة الكبر إلاّ اختلّت أحوال مملكته واضطربت قواعد دولته، وعميت عليه أنباء مصالحه وقلّ مواليه وظهرت مقالته بسهام أعاديه.» (الورقة 10 ظ) كما حذّره من العجب لأنّه من المهلكات، وكذلك من الغرور، لأنّه يضلّ بصاحبه إلى العطب، ومن الشحّ لأنّه من أكبر العيوب، ومن الكذب لأنّه يسلب صاحبه صفة الصلاح ويؤبسه جلاباب الافتضاح، ومن الفضاضة لأنّها مفرقة للجموع ومُنقّرة للتابع عن المتبوع، ومن الغضب لأنّه «شرّ قاهر وأضرّ معاند وليس يفسد الأمور وينتقص التدبير إلاّ عند غلبته وشدة فوزته»، ولأنّ «الغضب مع القدرة يؤدّي إلى السرف في الانتقام.» (الورقة 11 و)

ثم تطرّق إلى المشورة التي هي: «عين الهداية وسبيل الرّشاد إلى الأمر وإيضاح المبهم من الرأى ومفتاح المغلق من الصّواب»؛ فقد حثّ السلطان على المشاورة والاستعانة بذوي الخبرة من الأمناء والثقات وبمن حنّكتهم التجارب، فالرأى الفذّ ربّما زلّ والعقل الفرد ربّما ظلّ.» (الورقة 12 ظ) وأوصاه بالاعتدال بسنة

الرّسول الكريم الذي كان يستشير أصحابه قبل أن يتّخذ أيّ رأي: «فانظر أيّها الملك إذا كان سيّد الأولين والآخرين أمره الله عزّ وجلّ بمشاورة أصحابه وهو أكمل الخلق، فكيف تنجح أنت يا ملك الزّمان أو يتمّ لك مراد إذا فعلت أمرًا بلا مشورة ولا استخارة.» (الورقة 12 ظ) كما نبّه السّلطان باتّباع قواعد الشّرع والعمل بمقتضى أحكامه، وحذّره من تجاهلها ومن العمل بقوانين أخرى: «إن الذي يجب على وليّ الأمر العمل به أن يراعي في أوامره وأفعاله وأحكامه القواعد الشّرعيّة التي أمر الله بها على لسان أشرف المرسلين عليه أفضل الصّلاة والسّلام، فيأيك والخروج عنها يا ملك الزّمان أو تعدل عمّا جاء به القرآن.» (الورقة 17 ظ)

ومن مظاهر الخلل في سياسة السّلطان قايتباي التي رفضها السّمهودي ونقدها بشدّة هي الاحتجاب عن الرعيّة، وقد تطرّق كلّ كتاب الآداب السّلطانيّة إلى هذه المسألة وذكروا السّلاطين والملوك بخطورة هذا المسلك ونتائج السّليبيّة، وأورد الموصلي: «وأعظم ما يكون الفساد على الوالي في مملكته من اتّخاذ الحجاب وإرخاء الحجاب ووضع النّواميس والسياسة التي يعتمدها ملوك الأعاجم، فإن حاشية الملوك بسبب ذلك تصير ملوكًا ويكذبون على لسان الملوك ويمنعون المظلوم من شكايته مملكته ويفعلون ما أرادوا.»¹¹ أمّا الطرطوشي، فقد أكّد أنّ «الاحتجاب هو أوحى الخلال في هدم السّلطان وأسرعها خرابًا للدّول، فإنّه إذا احتجب السّلطان فكأنّه قد مات.»¹² وحدّد السّمهودي الأسباب التي تدفع بالسّلاطين والملوك إلى الاحتجاب عن الرعيّة وحوصلها في سببين: الأوّل التّهرب من المسؤوليّة، واعتبر ذلك خيانة لأمانة مقدّسة، والثّاني الانشغال بالملاهي والتكاليف على الدّنيا. وقد أدرك السّمهودي خطورة تحجّب سلطان زمانه عن الرعيّة وإطلاق عنان الحاشية والبطانة لتقرّر دون دراية وحكمة شؤون البلاد والعباد. وانطلق يذكّره بسيرة السلف الصالح الذين منعوا الحجاب واتبعوا سياسة الاتصال المباشر برعيّتهم منهجًا في التّعامل، ويقول: «وإن ما يجب ويتعيّن على وليّ لا يتحجّب على الرّعايا، فربّما جاء مظلوم في وقت من الأوقات، فيجد وليّ الأمر متحجّبًا فلا يظفر بمراده، فيعود منكسر القلب ساخطًا، فإنّه ليس أضيع للملوك ولا أفسد للرعايا من التحجّب وتعدّز الإذن في الدّخول على وليّ الأمر. وليس شيئًا أهيّب في قلوب الرّعايا والعَمّال من سهولة الحجاب، فإذا كان الملوك سهل الحجاب لم يكن للعَمّال أن يجوروا على الرّعايا، وخاف الرّعايا أن يجور بعضهم على بعض لسهولة حجاب الملك، لأنّه يكون له اطلاع على سائر أحوال العَمّال.» (الورقة 26 و) وكثّف في هذا الجانب أقوال السلف الصالح، ومن ذلك قول عمر بن الخطاب في وصية لعمّاله: «لا تغلقوا أبوابكم عن ذوي الحاجات»، كما استشهد بكثير من مواقف السيرة المحمودة لبعض الخلفاء والملوك.

¹¹ - حسن السلوك، ص 109

¹² - سراج الملوك، ص 238

ومن القصص التي وظّفها لإقناع سلطان عصره بالتجنّب عن التجبّب قصّة أبي جعفر المنصور لما آلت إليه الخلافة: «ولما آلت الخلافة إلى أبي جعفر المنصور احتجب عن الناس واتّخذ على أبوابه حجاباً وحرّاساً بالسلاح وأبواب الحديد، فشقّ ذلك على الرّعايا، وحصل لهم بسبب ذلك التجبّب غاية الضيق والنّكال، ولم يتجاسر عليه أحد يذكر له ذلك، فلما حجّ البيت فبينما هو ذات ليلة طائف بالبيت إذ سمع قائلاً يقول: اللّهمّ إنّي أشكو إليك ظهور البغي والفساد وما يحول بين المرء والحق، فلما سمعه المنصور أمر بوضع الكرسي فجلس عليه، وطلب القائل فأحضر بين يديه، فقال له: ما الذي سمعتك تقول؟ قال: ولي الأمان يا أمير المؤمنين؟ قال: ولك الأمان، فقال الرّجل: يا أمير المؤمنين إنّ الله تعالى قد استترّ عاك أمر عباده وأموالهم ودماءهم فجعلت بينك وبينهم حجاباً وحرّاساً بالسلاح وأبواب الحديد، وبعثت عمّالك في حيازة الأموال وجمعها لك، وحجبت عنك المظلوم وولّيت أمره غيرك، فلما رأى عمّالك ذلك منك قالوا: هذا خوّان الله تعالى فنخونه، فتأمروا ألا يصل إليك من أمور النّاس إلّا ما أحبّوه لأنفسهم، فلما انتشر ذلك عنك أهابهم الناس وصانعوهم بالهدايا والأموال، وإن طلبك الناس أو المظلوم حيل بينك وبينه، وإن ألحّ المظلوم في طلبك ضرب بين يديك ضرباً مبرّحاً، وأنت ترى ولا تُنكر، فما بقاء المسلمين على هذا يا أمير المؤمنين؟ فكيف وأنت مؤمن بالله ورسوله لا رافة لك بالمؤمنين؟ قال: فبكى المنصور حتى غشي عليه، فلما أفاق طلب الرجل فلم يجده، فقال المنصور: لعلّ هذا ملك من ملوك السّماء أرسله الله إليّ يوقظني، فأمر برفع الحجاب ولزوم الجلوس من حينه من أوّل النّهار إلى آخره.» (الورقة 27 و- 27 ظ) وغيرها من القصص كقصّة يزيد بن معاوية لما ولّاه أبوه الولاية وقصّة أحمد بن طولون الذي تجبّب عن الناس فكثرت المظالم في عهده. (الورقة 26 ظ - 28 و)

وإثر سرده لهذه القصص المنتقاة توجّه السمهودي مخاطباً سلطان زمانه بكلّ صرامة وجرأة ناقداً تقصيره في التّعامل المباشر مع الرّعيّة والإفراط في التجبّب قائلاً: «فعليك يا ملك الزّمان سلوك طريق هؤلاء الملوك الذين بحسن السيرة تقدّموك، فقد كان دأبهم التّيقظ لأحوال العباد والنظر في عمران القرى والبلاد، وليكن دأبك السير على سنّتهم وأتباع منهجهم، وعليك بالاهتمام التام بأمور دينك وأداء ما فرض الله عليك واجتناب ما نهاك عنه...» (الورقة 28 و- الورقة 28 ظ)

وفي الجانب العملي من هذا الباب، أفرد السمهودي فصلاً للمسجونين، وهو موضوع لم نعهده في كتب الآداب السلطانية الأخرى، فقد أدرك أنّ المساجين يعاملون معاملة سيئة وأنّ التّهم تُفَقّق إلى بعضهم، فذكّره بدوره في تفقّد أحوالهم بانتظام، والتأني في الحكم عليهم، والتّنبّه من سبب سجنهم وإطلاق سبيل من لم يقترف منهم ذنباً، إذ يقول: «ويتعيّن على وليّ الأمر التفقّد في كلّ حين لأحوال المسجونين والتصبر في جناياتهم والفحص عن ما سجنوا بسببه، فمن استحقّ أن يخلّى سبيله أطلقه، ولا يتبع في الإعراض عنهم أفعال من تقدّمه

فيقرّ أمرهم على ما هم عليه بل لا بدّ من الفحص عن أحوالهم والتصبر في أمرهم ولا يصغي لمن يقول ذنبهم في رقبة من حبسهم...» (الورقة 14 و)

أمّا الفصل المطوّل من هذا الباب، وهو من الورقة 18 وإلى الورقة 26 و، فقد خصّصه السمهودي لأهل الذمّة، وقد اتّخذ مساحة ليفرغ فيه شحنة غضبه وعميق نقمته على ما آلت إليه أوضاع البلاد بسبب الاستعانة بهذه الطائفة، وذلك بتوليّتهم المناصب الجليلة في صلب الدولة. فقد عبّر بكلّ جرأة عن تهاون سلطان زمانه من بتغافله عن هذه المسألة، ودعا صراحه إلى التّوحد لمحاربة هذه الظاهرة؛ أي تولية أهل الذمّة المناصب العليا في الدولة الإسلامية، واعتبر الوقوف لوضع حدّ لهذه الظاهرة الخطيرة هو من باب الجهاد المفروض على كلّ مسلم. وأدرك السمهودي الخطر الذي ينتظر الرعيّة من هذه الطائفة، إذ لم تُعدّ المسألة مجرد الاستعانة بهم، بل تطوّرت إلى حدّ السطو الكامل والاستحواذ الشّامل على مفاصل الدولة، وذلك بتأييد من السّلطان. واندفع المؤلّف في هذا الفصل وبكلّ ما أوتي من قدرة على التّعبير للتّشهير بالسّلطان الذي كان السّبب في هذه "الرزية" التي حلّت بالبلاد وبالمسلمين مذكّرًا ومحدّرًا وثائرًا وصابًا جام غضبه ونقمته على السّلطان الذي قرّبهم وأعزّهم وعظّمهم وامتثل لأوامرهم ومكّنهم من رقاب المسلمين.

وفي محاولة منه لإقناع السّلطان، عدّد السمهودي أخطاءهم بأدلة قاطعة، وسرد ما حلّ بالمسلمين من المآسي، فأهل الذمّة يكرهون الإسلام ويكفّون العداوة للرّسول الكريم، فأحدثوا المظالم وتعدّوا على الحرمات وزرعوا الفتنة بين النّاس وابتدعوا البِدع والحوادث وأظهروا العناد وبادروا بالفجور بين العباد واستولوا على أموال المسلمين وأهانوا العِلْم والصّلاح والدين وأظهروا الفسق في حرم المسلمين والمؤمنين، وصاروا يركبون الخيول ويعصون أسنتهم على الرّعايا بالسّبّ والشتم والفجور (الورقة 18 و). ويذكر في موضع آخر، أنّ أفعالهم القبيحة كثيرة لا تحصى ولا تعدّ، «فلو سلّكت أذكار قبيح أفعالهم لضاقّت المجلّدات، ولو استقصيتُ مكرهم بالمسلمين لبكيت العبرات.» (الورقة 24 و)

وحذّر السّمهودي من غدرهم وخيانتهم، فلا غرابة في أن يناصروا الكافرين أمثالهم ويفشوا لهم أسرار المسلمين، «... فالأولى أن لا يستعملوا عمالاً ولا كُتّابًا، فقد خانوا الله ورسوله وبالغوا في إيذاء أهل الملة المحمديّة غاية الأمل والمأمول، فلا يؤمن أن يتعدّوا بما هو أبلغ وأكثر من ذلك، لأنهم حيث تمكّنوا هذا التّمكّن من قلوب حكام المسلمين، فلا تؤمن أن يكاتبوا الأعداء من الكافرين ويظهروهم على أسرار المؤمنين.» (الورقة 22 و)، وقد استاء السمهودي من وليّ الأمر الذي نبذ كتاب الله ظهريًا وتغافل عمّا أمر به الله في خصوص أهل الكتاب: «ليت شعري أيّ شيء أغفل من ولاية الأمور، حتّى نبذوا كتاب الله وأعرضوا عمّا ورد في ذلك عن سيّد المرسلين، وسلّكوا هذا المسلك الذمّيم من تقريب أعداء الله تعالى وإعزازهم على المسلمين

وتعظيمهم وامتثال أقوالهم واستكتابهم مع أنهم خانوا رب العالمين ورسوله محمد الصادق الأمين، وجُبلت قلوبهم على بُغض الإسلام ومعاداة سيّد الأنام، فلو أنهم يعطون لأرباب الدولة في كلّ يوم وزن جبل من المال ما استحقّوا أن يعاملوا بهذه الأفعال، فقد مكّنهم من المسلمين، فأهانوا أهل الدين بجلوسهم في تعاطي كتابتهم والمسلمون بين أيديهم على أقدامهم قائمون.» (الورقة 23 ظ-24 و)

ويعبر السمهودي متحسراً عن انقلاب القيم في دولة الإسلام، إذ أصبح المسلم عبداً والذمي سيّداً، إذ يقول: «فباستعمالهم صاروا أعرّاء على المؤمنين يأخذون من المسلمين الرشا والبراطيل،¹³ وهم صاغرون والكفار يهدّدونهم ويتوعدّونهم ويحقّرونهم وعليهم ينكبّرون، بل ومن المسلمين من يقبل أيديهم وأرجلهم في الركاب، هذا من تمكين الدولة إيّاهم على المسلمين وغفلتهم عمّا جاء به الكتاب المبين» (الورقة 22 ظ).

واعتبر السمهودي أن تقريب أهل الذمّة وتمكينهم من الدولة هو فضيحة شنيعة لم يجن منها المسلمون إلاّ الذلّ والإهانة: «فما أقبح هذه السيرة في هذه الديار، وما أشنع هذه الفضيحة في سائر الأقطار... فلقد ذهب حال من استأمنهم وخسر وخاب... فيا لها من مصيبة وإنّا لله راجعون» (الورقة 24 و). وفي قمّة الشّعور بالضميم والإهانة فضّل الموت على أن يعيش في مجتمع انقلبت فيه القيم، إذ يقول: «فأيّ عيش يطيب مع هذا الذلّ العظيم وأيّ عيشة تستطاب مع هذا الخطبّ الجسيم، فالموت في هذا الوقت خير من الحياة.» (الورقة 18 و)

ويتوجّه السمهودي إلى السلطان في عدّة مواضع من الفصل حائراً متسائلاً: «فالذي لا يريد لك خيراً فكيف تقرّبه أو تولّيه أو تطلعه على أسرارك أو تستأمنه على أموالك» (الورقة 20 و). ولتجاوز هذه المصيبة وإزاحة أدران هذه الفضيحة قدّم السمهودي إلى سلطان عصره الحلّ الأمثل، وهو عزل هذه الطائفة وإبعادها عن مفاصل الدولة، «فليبادر وليّ الأمر، أعانه الله تعالى، بعزل كلّ ذمي عن ولايته واستخدام غيره من المسلمين، فقد قامت حُجج الله تعالى على من ولّاهم أمر المسلمين واستكتابهم أو قرّبهم أو استكفى بهم» (الورقة 23 و). وفي نهاية الفصل وبعد أن عبّر عن موقف الرفض بكلّ حسرة توجّه محدّراً السلطان قائلاً: «فمن ولّاهم شيئاً من ذلك ولم يعمل بأوامر الله تعالى يخشى أن يبوء بغضب ويندم، حيث لا ينفعه النّدم، فقد قامت الحُجّة على من خالف الأوامر وتحقّق الوعيد على من ولّاهم.» (الورقة 24 ظ)

أمّا الفصل الموالي من هذا الباب، فتطرّق فيه السمهودي إلى مسائل عملية حيويّة تتعلّق بالمرافق العامة للرعيّة، وهي مرافق ذات بعد اقتصادي واجتماعي تساعد على تنمية البلاد وتدرّ الخيرات، كما تطرّق إلى بعض المؤسسات الرقابية التي يستعين بها السلطان لتسيير شؤون الناس. وقد عبّر السمهودي في هذا الفصل

¹³- البراطيل: الرشاوي.

على استيائه من الحالة التي آلت إليها المساقى والجسور في الديار المصرية، فقد أهملت تمامًا ولم تعد تقي بدورها كمصالح حيوية ضرورية. وحذر السلطان من التهاون بهذه المصالح قائلاً: «فكيف بك يا ملك الزمان وفي مملكتك من القناطر والمساقى والجسور التي لم يحكم أمرها، ولم يُتَقَنَّ بناؤها شيء كثير وأنت عنه من الغافلين، فتنبه لذلك وإلا خُبت وخسرت وهلكت مع من هلك.» (الورقة 30 ظ - 31 و)

وذكره بحرص الملوك السابقين على الاهتمام بهذه المرافق، ومن ذلك: «أن كسرى أنوشروان أظهر ذات يوم أنه مريض، وأن الطبيب وصف له لبنة قديمة من بلد خراب، فأنفذ رجاله فطافوا أقطار الأرض ثم عادوا، فلم يجدوا قرية خراباً يأتيه بلبنة منها، فأتوه خائفين ذاهلين لعجزهم عن أن يأتيه بلبنة من بلد خراب، فقالوا له مذعورين: «أيها الملك لقد طُفنا أقطار مملكتك فلم نجد بلدًا خرابًا نأتيك بلبنة منها، ففرح بذلك وقال: إنما أردت أن أختبر مملكتي هل فيها قرية خراب فأعمرها، فسُرَّ بذلك سرورا كثيرا وسرَّ أهل مملكته.» (الورقة 31 و)

ووضَّح السمهودي للسلطان وكأته الخبير المتمرس بهذه المسائل أن الاهتمام بهذه المرافق الحيوية يدرّ الخير الكثير قائلاً: «فإن تنبَّهت لها وأحكمت أمورها وأتقنت جرفها وصرفت عزمك إليها حبست المياه وأروت ما تحتها من البلاد واطمأنَّ العباد وخصبت الزراعات ونمت الغلال.» (الورقة 31 و) واقترح حلولاً عملية لإصلاحها، كتعهدها بالترميم والصيانة ليعود نفعها على البلاد ويستقيم بها الملك: «ومما يجب ويتعين على ولاية أمور الإسلام بذل الجِدِّ والجهد وغاية الاجتهاد في النظر في أحوال المساقى والجسور، فإن ذلك أهمّ المهمات وأوكد الضرورات، إذ هي من أعظم المواد التي يستقيم بها نظام الملك و عمران البلاد.» (الورقة 29 ظ) وذكر سلطان مصر بأن: «معظم الخراب من التهاون في أمر الجسور» ودعا إلى التشديد على الجند لمراقبة هذه المصالح والتَّعويل على من يثق به منهم ديناً وأمانة وخبرة.

ومما اقترحه على السلطان العمل به في هذا المرفق الحيوي:

- أن يبادر بأحوالها؛ أي الجسور والمساقى، ويفحص عنها.
- أن يصحب معه من أهل المعرفة والخبرة فيقوم عليها ويتعاطى مصالحها بإصلاح جزارها وصحة أخشابها واستحسان أثارها التي يجب أن تكون قادرة على العمل، ويجعل عليها أميناً يحضر علفها ويكون الصرّف عليها من بيت المال وكذلك على عمّالها عند أوان العمل.
- ألا يغفل عن العمّال في إتقان الجرف وإحكامه.
- أن يوسّع مواد قوة المياه عند طغيانها وإحكام عملها حتى يكون الجسر صالحاً حابساً للمياه.

- أن يعن النظر في أحوال القناطر في كلّ ثغر من الثغور والفحص عنها والتيقظ لإحكامها وعدم الغفلة عنها.

- أن يشدد على العمّال ويتوعدّهم إن حصل منهم تقصير في شأنها. (الورقة 30 و)

ومن المؤسسات الرقابية المهمة في المجتمعات الإسلامية التي تعرّض إليها السمهودي في هذا الكتاب هي مؤسسة الحسبة، وللحسبة دور كبير في تنظيم حياة الناس اليومية؛ في معاشهم وأقواتهم وفي الأسواق والطرق والحمامات وفي كلّ مرفق من مرافق الحياة اليومية. إلا أنّ أمر الحسبة في عصر السمهودي تدهور بشكل كبير، وقد أقصي عنها الفقهاء والعلماء وتقلّدها الأتراك من عامة الناس أحياناً، فحادت عن مسارها ودورها الرقابي، وجعل منها المحتسبون مصدرًا لابتزاز الأموال والإثراء الفاحش والتضييق على الرعيّة وإتقال كاهلها. ومما ورد في كتاب إنباء الهصر: «ووصلت البطة إلى مئة درهم بعد السبعين، وصار القمح بدينار والشعير بأحد عشر نصف، ولعمري هذه المصيبة التي أصابت المسلمين بولاية الحسبة الأتراك ما كان ابتداءً لها إلا في زمن المؤيد شيخ،¹⁴ وإلا من أين للأتراك أن يباشروا هذه الوظيفة السنيّة.»¹⁵ ويقول في موضع آخر: «وبلّغوا السلطان ما على المحتسب من الظلم والرّسل وأعوانه، وأن كلّ واحد منهم يحصل له في كلّ يوم دينار وأكثر وأقلّ، وصار لهم البغال والحمير الفُرّه والأقمشة... وكلّ ذلك من أضلاع المسلمين.»¹⁶ لقد ثار السمهودي على وضعيّة الحسبة في بلاد الإسلام، إذ ولّاه السلطان الأتراك بالرغم من أنّها ولاية دينيّة يتوجّب توليتها علماء الدين والعارفين بالشرع.

وذكر السلطان بجلالة الخطّة وبدوره في مراقبة المحتسبين كما ذكره بدور السلف الصالح من الخلفاء السابقين في السهر على حسن تسيير هذه المؤسسة، وقدّم له وصفاً دقيقاً صادقاً في صور مؤلّمة لسلوك المحتسبين في عصره، فيقول: «ومما يجب على ولاة الأمور أن يصرفوا همّتهم فيما يتعلّق بنصب الاحتساب، فإنّه منصب جليل، منصب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب الذي تولّاه بنفسه، فعدلت السوق (أي أهل السوق كالتجار والباعة) خوفاً من سطوته وبأسه، وكانت درّته أهيب من سيف الحجاج.» (الورقة 32 و) وعدّد للسلطان تجاوزات المحتسبين وصور سلوكهم مع الرعيّة التي اكتوت بنار الأسعار وقلة الطعام: «فقد انخرم نظام الاحتساب وصار المحتسب غافلاً مكّاساً ليس عنده استقامة وليس له في قلبه من خوف الله ذرّة.» (الورقة 32 ظ) وأعلمه بأنّ الدور الذي أصبح يضطلع به المحتسب هو مساعدة التجار وأرباب السوق لربح الأموال

¹⁴ - المؤيد أبو النصر شيخ بن عبد الله المحمودي الظاهري من سلاطين الدولة المملوكية البرجيّة، اعتلى عرش مصر سنة 815هـ/1412م.

¹⁵ - إنباء الهصر، ص 431

¹⁶ - إنباء الهصر، ص 389، وقد تعرّض ابن الصيرفي المعاصر للسمهودي على امتداد صفحات هذا الكتاب إلى ما آلت إليه الحسبة من التردّي. راجع الصّفحات: 188-429-431-476-498-499

باعتماد طرق وحيل كان من الأجدر على المحتسبين محاربتها، فسوقة زمانه: «ليس في قلوبهم رأفة ولا رحمة ولا خوف من الله في توفية الكيل والميزان.» (الورقة 35 و) وناشد السمهودي السلطان بعدم التغافل عن هذه الطائفة المضاربة بأقوات الرعايا والمحتكرة للمواد الأساسية كالحبوب التي احتكرها التجار وأصبحوا يتاجرون بها إلى بلاد النصارى، في حين أنّ المسلمين هم أولى بها، إذ يقول: «وليبداً بالحنطة فيفحص عنها وعن موادها ويمنع تجارها أن يتجروا فيها للنصارى أو يسافروا بها إلى بلاد الكفر طمعاً في غلّو أسعارها.» (الورقة 33 و)، وقدم له صوراً من التعاون السلبي بين المحتسبين وأهل السوق، ومما أورده: «ومنهم (أي التجار) منتدبين (?) لكلّ بضاعة وصلت إلى الديار المصرية فيحوزونها ويخزنونها يطلبون فيها غلّو الأسعار، فلا يظهرونها للبيع إلا إذا طيّبوا خاطر المحتسب بمبلغ يعطونه له رشوة حتى يسمح لهم بأن يبيعوا بمرادهم بأيّ سعر أرادوا.» (الورقة 33 ظ) ويقول في موضع آخر: «ومنهم جماعات أتراك أرباب جوامك¹⁷ أرشوا آغاواتهم وجعلوا أنفسهم سوقة يشترى البضائع ويبيعونها للرعايا بالحواف (الحيف) في الأسعار ولا يقدر أحد من الرعايا أن يكلمهم، فإنّ كلّ من كلمهم من الرعايا بأن يقول لهم أعطوني حقّي تماماً، فإنكم وزنتم لي ناقصاً يسيّونه ويلعنونه وربما يضربونه، فإذا شكاهم إلى المحتسب فلا يحكم فيهم والقاضي لا يسمع عليهم دعوى.» (الورقة 33 ظ - 34 و) وغيرها من الممارسات المؤلمة التي أدت إلى القحط وتفشي ظاهرة المجاعة، مما دفع بالرعية إلى ارتكاب المحرمات واللجوء إلى الهرج أحياناً. وذكر السلطان بتردّي حال الرعية قائلاً: «فلقد مات والله غالب الرعايا من شدة الحال، ولقد والله شوهد البعض من الرعايا يصيح بالجوع إلى أن يقع فيموت.» (الورقة 33 و)

ولم يكتفِ السمهودي بتصوير الحالة المتردّية لما آلت إليه الحسبة وتقريب صورتها المفزعة بنماذج من تصرفات أرباب السوق، بل قدّم حلاً عملياً أكد على السلطان ضرورة تطبيقها حتى تستقيم أمور العباد. ولعلّ أهمّ حلّ قدّمه للسلطان هو مباشرته الأمر بنفسه: «فينبغي لوليّ الأمر أن يتقرّب إلى الله عزّ وجلّ بإمعان النّظر في هذا الباب (أي الحسبة والسوق) بنفسه، فإن كلّ واحد يحتاج إليه، والرعايا أحوج الخلق إلى الإمعان في النّظر في هذا الباب خصوصاً فيما يتعلّق بالأقوات.» (الورقة 33 و) وقدّم له حلاً عملياً أخرى في شكل برنامج عملي أكد على السلطان ضرورة تطبيقه، عند وقوع النوائب خاصة، كضيق معيشة أو قحط زمان أو غلّو أسعار أو احتكار بضائع. وتتمثّل بنود هذا البرنامج في:

- أن يتيقّظ السلطان لذلك ويفحص بنفسه ولا يكلّ ذلك إلى غيره.

- أن يأمر بإحضار أرباب الخبرة.

¹⁷- الجامكية: الراتب أو الأجرة.

- أن يأخذ الأشياء من أهلها والبضائع من موادها.

- أن يسأل عن أصل كل شيء ومادته.

- أن يردّ كل حرفة إلى أربابها.

- ألا يثق بأحد إلا بمن اختبر دينه وأمانته واستقامته. (الورقة 32 و)

ومن المؤسسات الرقابية الأخرى التي تعرّض لها السّمهودي في كتابه مؤسّسة الشرطة التي زاغت عن مسارها الحقيقي، ويطلق على رجل الشرطة في عصره لفظ "السوباشي"؛ فمؤسّسة الشرطة كما وضّح في كتابه لم تكن مؤتمنة على مصلحة الرعيّة ولم تسعّ للحفاظ على أمنها. فأصحاب الشرطة: «في النهار يحافظون وفي الليل خائنون ومفسدون» (الورقة 35 ظ) وظيفتهم حماية اللصوص وقطاع الطّرق والمجرمين.

وقدّم السّمهودي صورة صادقة من ممارساتهم وممارسات معاونيهم، فمن ذلك: «ومن جملة أفعال رجال السوباشي أن في بعض الأحيان يبرز أمر وليّ الأمر بإرساله يريد لأمر من المهمّات فيما يتعلّق بالسلطة، فيأمر له بمسك دابة يسير عليها، فيندب السوباشي أعوانه لمسك دابة، فيمسكون دابة كلّ برّ وفاجر ويأتون بها باب السوباشي مع أنّ المطلوب إنّما دابة واحدة، فيجتمع عندهم دواب كثيرة، فمن أرشاهم أطلقوا دابته. وبالجملة فلا يؤخذ للبريد من هذه الدواب إلاّ دابة واحدة والباقي لا يطلقونه إلاّ برشوة.» (الورقة 36 ظ)

ومن ذلك أيضاً: «عند خروج عسكر بالغزو أو لجهة من الجهات فمنهم من يتعدّى على الرعايا بمسك دوابهم، وإن كان راكب الدابة وجيها أو عليها شيء مجهول فيلقونه عنها ويأخذونه ظلماً.» (الورقة 36 ظ) ويقدم كعادته لولي الأمر الحلّ العملي لهذه المعضلة: «فينبغي التّفقّد لأحوالهم والكشف عليهم كلّ حين وعلى أفعالهم وعرضهم وإمعان النظر في ذاتهم والفحص عن مُستقيميهم من مُفسدّهم، فكلّ من رأى منهم أنّه على الاستقامة أقرّه وأوصاه على المسلمين خيراً، ومن كان منهم على غير الاستقامة منعه وطرده، وإن استحقّ الحبس حبسه، وإن استوجب القتل قتله ليرتدع غيره.» (الورقة 36 و) ويختم بهذا الحلّ العملي هذا الباب ليطلق الباب الثالث والذي بناه على أخبار ونصائح ورغائب، وما وقع لبعض الملوك السابقين من الحكام وما ينبغي لولاية الأمور العمل به اقتداءً بهم (من الورقة 36 ظ إلى الورقة 49 و)، وهو باب متنوّع المواضيع وقسمه إلى فصلين:

- فصل خصّصه للتّحذير والتّذكير وتقديم النّصائح مستوحياً من التاريخ الإسلامي والإغريقي والفارسي عدّة مواقف للسلّاطين والملوك والخلفاء السابقين ومكتفياً بالآيات والأحاديث والأشعار التي لها صلة بالموعظة أو النّصيحة أو الفكرة المطروقة.

والملاحظ أنّ المؤلّف كرّر في هذا الفصل ما طرقه في الباب الأوّل من مواضيع كالعدل وأهميّة وعدم اتّخاذ الحُجّاب واتقاء دعوة المظلوم والحثّ على الجلوس إلى المظالم، ولكن كرّر ذلك بعبارة وشاهد جديدين. وفي هذا الفصل، حثّ السمهودي السلطان على الأخذ بطرف من العلم محدّثاً إيّاه من الجهل ومن الاستغناء عن العلماء: «فأول ما يجب ويتعيّن على وليّ الأمر أن يكون عالماً بكلّ فنّ وعنده طرف من كلّ علم.» (الورقة 38 و) وحذّره من الانسياق وراء الدّنيا والتّكالب على ملذّاتها كما ذكره بفنائها وأحبّولاتها: «واعلم يا ملك الزمان أنّ الدّنيا وإن كانت فانية فهي مزرعة للأخرة الباقية، واعلم أنّ الله تعالى ولاك هذه المزرعة وعلّق بأوامرك ما بها من ضرر ومنفعة وحكّمك في البلاد وملّكك رقاب العباد، فيأيك والخلل بنظام هذه الزراعة أو تسلّم تدبيرها لمن يقابل أمرك بالإضاعة.» (الورقة 49 ظ)

أفلا توحى هذه العبارات بانغماس السلطان في اللذات وتغافله عن أداء دوره وتفريطه في الأخذ بزمام أمور البلاد والعباد؟ فخطبه السمهودي بجرأة نابية لم نعهدها لدى كتاب "الجوقة السلطانية" متخيلاً صورته يوم القيامة، وهو ذليل ويده مغلولتان: «فكأنّي بك يا ملك الزّمان وقد قدمت على ربّك ووردت الموقف العظيم ويداك مغلولتان إلى عنقك فلا يفكّهما إلا عدلك وإنصافك وإلا خبّبت وخسرت وهلكت مع الهالكين، يا ملك الإسلام وعليك بمراقبة الملك العلام فلا تدخل في الدّنيا دخولاً ينسبك آخرتك، واعلم أنّ هذه الولاية ما وصلت إليك إلا بموت من كان قبلك وستصل إلى غيرك بموتك، فلا تفرّط في نفسك وتزوّد لآخرتك.» (الورقة 50 و)

وسرّد في هذا الفصل كثيراً من الأحداث والوقائع والقصص المستوحاة من تاريخ الأمم السّابقة ومن التاريخ الإسلامي، ويختم كلّ قصّة أو حادثة بتحذير السلطان قائلاً: «عليك بتقوى الله سرّاً وجهراً».

- أمّا الفصل الثاني من هذا الباب فقد خصّصه السمهودي للحديث عن الوزراء، وقد وضع شروطاً قاسية لتقلّد هذا المنصب الجليل، وذكر بأن يكون الوزير عاقلاً ناصحاً صالحاً تقياً دينياً ومتصفاً بحسن التّدبير (الورقة 49 ظ). وحذّر من أن يكون جمّع حُطام الدّنيا هو الهدف من هذه الخطّة، بل يجب أن يكون «بذل الجدّ والجهد في إدامة نعمة الملك»، وحذّر السلطان من تقليد هذا المنصب للأحداث الذين تنقصهم الخبرة والنضج وعمق التجربة وبُعد النظر، فذكر السلطان قائلاً: «قال العارفون: يُستدلّ على إدبار الملّك بأشياء أحدها: تقليد الوزراء الأحداث ومن لا خبرة له بالأمر وعدم التأمّل في عواقب الأمور.» (الورقة 51 ظ) كما حذّر من أن يكون بين

الوزراء تحاسد أو تباغض أو مشاحنة وكذلك من مصادقة أعداء الملك أو معاداة أحد أصدقائه. وأكد على الوزير أن يجتهد في صيانة عرض ملكه ولا يدخر عنه نصيحة.

أمّا الباب الرابع، وهو الباب الأخير، فقد وسمه بـ"في فوائد ومنافع وخواص صحّت بالتجربة". (من الورقة 51 ظ إلى آخر الكتاب) وقد جمعها كما صرّح هو من كتاب الإمام أبي العباس أحمد البوني¹⁸.

والناظر في هذا الباب، يدرك البون الشاسع بين فكر السمهودي في الأبواب الثلاثة السابقة و"شعبيته" في هذا الباب الرابع الذي دَوّن فيه تعاويذ ورسوم لطلسمات في أشكال هندسيّة مختلفة ورقيات متنوّعة للتطبّب مثلما سنوضحه لاحقاً. فمن ذلك: «إذا أراد واحد من ولاة الأمور أن يقاتل قومًا وأن وقت دخوله في الحرب وقصد الظفر عليهم بمعونة الله تعالى، فليتوضأ ويصلي ركعتين ثم يلتقط من الأرض سبع حصيات بقدر الحمص، كلّ حصوة يلتقطها بحرف... ومع كلّ حصوة يقرأ آية معيّنة...» (الورقة 52 و- 53 ظ). وأورد العديد من الرقيات كالتي تنفع من لدغ الأفاعي والعقارب أوردها في شكل رموز وعبارات غير واضحة، مثل: اصبغافير، وصبكري، وأعتك... إلخ بالإضافة إلى مجموعة من الرسوم والأشكال الهندسية ذات مربعات كلّ مربع يحتوي على حرف أو كلمة، وهو مظهر يُمثّل الثقافة الشعبيّة والأساطير التي تفتّت في المجتمعات الإسلامية في تلك الظروف الحالكة، إذ غاب الخلق والإبداع وانسأقت الأقلام إلى شرح المتون وتحشية المصنفات إلّا ما قلّ وندر من الأقلام التي جدّدت وحلّقت وأبدعت.

أمّا مصادره المعتمدة لتأليف هذا الكتاب، فقد اعتمد في المرتبة الأولى على القرآن الكريم، فضمّن كتابه آيات كثيرة تتناسب والموضوع المطروق، وقد يورد في بعض المواضع آيات عديدة للموضوع الواحد. وإضافة إلى القرآن الكريم كان للسنة النبويّة الشريفة حضور مكثّف في هذا الكتاب كذلك، وكان عادة ما يورد الحديث أو الأحاديث مباشرة بعد الآيات القرآنية. كما عوّل على أقوال الصحابة وأهل السلف الصالح من العلماء والمتصوّفة والعارفين بالله، وكذلك على مواقف من سيرة بعض الخلفاء كعمر ابن عبد العزيز. واعتمد أقوال الحكماء والأمثال السائرة وبعض الأشعار، هذا إضافة إلى بعض الكتب المعروفة في تاريخ الثقافة الإسلامية، وقد صرّح بذلك قائلاً: «فهذا مجموع لطيف جمعته من كتب متعدّدة مثل التبر المسبوك في نصيحة الملوك للغزالي، وبداية الهداية له أيضًا، ومعيد النعم ومبيد النقم للسبكي، وفاكهة الخلفاء ومفاكهة الظرفاء لابن

¹⁸ - أبو العباس أحمد بن علي البوني المتوفى سنة 622هـ/1225م، عالم بعلم الحرف، ومن مصنّفاته في هذا الباب: مفاتيح أسرار الحروف ومصايح أنوار الظروف، وإظهار الرموز وإبداء الكنوز، ولطائف الإشارات في أسرار الحروف العلويات. انظر: عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، 25/2-26 والمصادر التي أحال عليها.

عربشاه، وكتاب تهذيب الرئاسة في الحكم والسياسة لأبي الحسن الأهوازي.» كما كان لبعض نصوص الإنجيل حضور في هذا الكتاب.

وإضافة إلى منابع الثقافة الإسلامية، فقد عوّل السمهودي أيضاً على تراث الأمم السابقة وخاصة الفرس واليونانيين والهنود، فنقل نتفاً من آرائهم في السياسة والتدبير كأقوال أرسطو وكسرى أنوشروان وبزرجمهر، وانتقى من هذا التراث الأجنبي ما رآه موافقاً وصالحاً لتبليغ فكرته الأساسية. أمّا الأسلوب الذي توخاه في طرح آرائه، فيتمثل في المراحل التالية: يقوم ببسط الفكرة ويعمد إلى تحليلها وعرضها بشكل مستفيض معتمداً الطريقة الجدلية، وهو في هذه المرحلة يكتف من الشواهد الدينية الإسلامية وأدبيات الأمم الأخرى. وفي مرحلة ثانية يعمد إلى سقّ مجموعة من الأمثلة المستوحاة من الصفحات الناصعة لسيرة بعض الخلفاء أو الملوك.

وفي الختام، يتوجّه إلى السلطان قايتباي محدّراً وناصحاً في نبرة تنم عن ثورة داخلية عارمة متحاشياً التملق والتزلف من ذلك قوله: «فعليك أيها الملك بالثيقظ لهذه المواد والعمل بالعدل بين العباد وبذل الجّد والجهد في عمران القرى والبلاد، وقمع المعتدين من أهل البدع والعناد وإظهار السطوة المرهبة لأهل البغي والفساد... وإنّ ربك لبالمرصاد، فالحذر كلّ الحذر أيها الملك أن يفتنك الملّك ونوم الزّمان، وإيّاك والغفلة، فكم من غافل وثق بغفلته ففاجأته وفاتته أمنيته، فانتبه من سنّة الغفلة يا ملك الإسلام والمسلمين، وانظر في أفعال من تقدّمك من الملوك العادلين.» (الورقة 16 و).

وبعد تحليل محتوى الكتاب، يجدر بنا في المرحلة الأخيرة من هذه الدراسة أن نطرح مجموعة من التساؤلات نهدف من ورائها إلى وضع هذا الكتاب في إطاره الصحيح وتقييمه بشكل موضوعي:

- ما مكانة هذا الكتاب في تاريخ التراث السياسي الإسلامي؟

- هل جدّد الكتاب نفسه وأين تكمن مظاهر التجديد فيه؟

- هل من مواضع خلل في هذا الكتاب، وما هي المآخذ على المؤلّف؟

لكن قبل الإجابة على هذه التساؤلات نسوق رأياً للباحث عزّ الدين علام حول كتب مرآيا الأمراء في تاريخ التراث الإسلامي يقول فيه: «لقد تزاومت جوقه كتاب السلاطين عبر التاريخ على تأليف الكتاب نفسه، وظلّ الكتاب يُستنسخ لمئات السنين، وما زال الكتاب يَجِد كلّ يوم من يضيف إليه صفحات مكرّرة بعبارات جديدة، إنّه نصّ متجدّد كلّما مضى عليه الزمن اكتسب المزيد من الشباب والحيويّة والصحة.»

إنّ إلقاء نظرة على أغلب كتب "مرايا الأمراء" أو "الآداب السلطانية" يمكن من إدراك صحّة مقولة الباحث عزّ الدين علّام، فهذه الكتب تكاد تُسْتَنْسَخ بعضها عن بعض، إلّا ما قلّ وندر في صفحات بعض منها. فقد مارس مصنّفو هذه الكتب السياسة، وكان أغلبهم من "طاقم الجوقة السلطانية"، ونحن نلتمس لهم العذر في الاقتباس من كتاب سابق نال صاحبه الحظوة والمكانة عند السلطان، صاحب السلطة السياسيّة. لكن هل مارس السمهودي السياسة وهل كان من المقرّبين من السلطان قايتباي حتّى يلتزم بضوابط الكتابة والتدوين لهذا النوع من المؤلفات في كتابه "اللؤلؤ المنثور"؟

إنّ كلّ الإشارات والدلائل في هذا الكتاب، اللّهجة الحادة والمواجهة العنيفة في الخطاب للسلطان خاصة، تدلّ على أنّ السمهودي لا صلة له بالسلطة السياسيّة بجميع عناصر طاقمها وخاصة السلطان، ولم يكتب هذا الكتاب رغبة في المنصب الرفيع أو في الهدية السنيّة أو التقرب من السلطان قايتباي، وإنّما دونه، كما يوحي به مضمونه وأسلوبه خدمة منه للرعيّة التي اكتوت بظلم المحتسب وصاحب الشرطة والذمي المتقلّد لأعلى المناصب وأهل السوق المحتكرين المضاربين. ومن هذا المنطلق يمكن القول إنّ كتاب "اللؤلؤ المنثور في نصيحة ولاية الأمور" اختلف كثيرًا عن كتب "مرايا الأمراء" في أغلب المواضيع التي طرقتها، وأنّه جدّد نفسه بشكل واضح وجليّ محتويّ وأسلوبًا.

لم يختلف هذا الكتاب في بعض جوانبه عن الكتب الأخرى المشابهة، فتحدث فيه عن العدل وعن مواصفات السلطان وواجباته والقيم الأخلاقيّة وغيرها من المواضيع المألوفة في هذا النوع من الكتب، لكنّه اختلف عنها في جوانب أخرى جعلت منه كتابًا متجدّدًا، وهي جوانب تتعلّق بحياة الناس اليوميّة في معاشهم ونشاطهم ومصالحهم ومرافق حياتهم التي تعطلّت في عهده، والتي حمّل السلطة السياسيّة مسؤولية تعطلّها وترديّها، وخاطب السلطان بكلّ جرأة وذكره بأنّ الولاية نعمة ولكنها مسؤولية جسيمة، إذ من «أوتيتها يجب عليه أن يعرف مقدار ما أنعم الله تعالى عليه حيث اختاره دون غيره» (الورقة 6 ظ) وخاطبه قائلاً: «وحيث يعلم الملك أنّ الله تعالى قد أنعم عليه بهذه النعمة الجليلة واختاره للولاية على خلقه بأن جعله وليّ أمرهم دون غيره فيعامل رعاياه بما يجب... وليبذل الجدّ والجهد في العمل فيما يجب عليه ممّا هو مسؤول عنه يوم ينصب الميزان...» (الورقة 8 و) ومن هذا الخطاب الصريح، نلمس تقاعس السلطان عن أداء دوره وتغافله عن الوصول إلى مواضع الخلل ومعرفة المتسبّبين فيه. وهذه المسؤولية في نظر السمهودي يتحمّلها علماء الإسلام، أي السلطة المعرفيّة، الذين قصّروا في توعية السلطان وتذكيره بأقدس واجباته، وممّا أوردته: «فالمتمعّن على علماء الإسلام أن يبذلوا جهدهم وجدّهم في نصيحة الملوك، وإذا اطلعوا على أمر فيه ضرر على المسلمين ووليّ الأمر عن ذلك من الغافلين فيجب عليهم أن يعلموه وينهوه ويطلعوه على ما اتّضح لهم من ذلك... فإن ذلك صلاح الدنيا والدين وأنفع لكافة المسلمين.» (الورقة 21 ظ)



لقد تفرّد هذا الكتاب بالخوض في مسائل اجتماعية واقتصادية، فاهتمّ بميدان الزراعة والتجارة باعتبارهما ركائز أساسية لبناء اقتصاد البلاد ورفاهية الرعية، وقدم الحلّ العمليّة لتطوير هذين القطاعين؛ ففي المجال الزراعي ناقش حالة المساقى والجسور والريّ ودقّق في كلّ متعلّقاتها حتى الأبقار وعلفاتها والآبار وجرفها، وأكّد على التشديد على المشرفين عليها. وتعرّض إلى أرباب السوق واحتكارهم ومضارباتهم المقيتة وتفضيل النصارى على المسلمين، وذلك بتزويدهم بالحبوب، رغم أنّ الأهالي هم في أشدّ الحاجة إليها، وكلّ ذلك بمساندة المحتسبين وأصحاب الشرطة المرتشين.

ومن الجديد والطريف الذي تميّز به هذا الكتاب هو البعد الإنساني؛ فقد عالج السمهودي مسألة المسجونين، ودعا إلى الكشف عن أحوالهم والتنبّط من قضاياهم قبل البتّ في شأنها. إلّا أنّ أهمّ ما ميّز الكتاب في هذه المسائل الحياتية هو طرّقه لموضوع أهل الذمّة الذين صالحوا وجالوا في عهده بتأييد من السلطان ومساعدته، وهو ما أثار حفيظة المؤلّف، فوقف موقف المعارض والمخاصم لهذه الشريحة. ولكن هذا الموقف لا ينبع عن كراهية لأهل الذمّة ولا يكنّ لهم العداوة والبغضاء، فهم جزء من النسيج السكاني في مصر وفي غيرها من الأقاليم الإسلامية.

إنّ السمهودي عالم وفقه مدرك إلى أنّ الشريعة الإسلامية حدّدت قوانين التعامل بين المسلمين وبين هذه الطائفة التي آثرت أن تكون عنصرًا من عناصر المجتمع الإسلامي، فحدّدت ما لهم من حقوق كالمعاملة الحسنة والسماح لهم بإقامة شعائرهم، وكذلك ما عليهم من واجبات كدفع الجزية وعدم ذكر كتاب الله بطعن أو تحريف له أو أن يفتنوا مسلمًا عن دينه.¹⁹

وقد كانت الآيات القرآنية واضحة في تحديد نوعية التّعامل مع هذه الطائفة ونهت صراحة عن توليتهم أو اتّخاذهم أولياء، إذ يقول الله تعالى: «لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُحَذِّرْكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ.»²⁰ ورغم هذا الأمر القرآني، فإنّ بعض الخلفاء والملوك في بعض فترات التاريخ الإسلامي عوّلوا على أهل الذمّة ومكّنوهم من إدارة بعض المصالح الحيويّة في الدولة، فكلفهم معاوية ببعض الدّواوين واتّخذهم بعض الخلفاء أطباء وعيّن عبد الملك بن مروان في منصب الكاتب الرئيسي في الدولة ابن سرجيون النصراني. أمّا سليمان بن عبد الملك، فقد اتّخذ كاتبًا نصرانيًا يدعى البطريق بن النفا وجعله مشرفًا على مبانيه في مدينة الرملة.

¹⁹- انظر ذلك بتفصيل في كتاب أحكام أهل الذمّة لابن الجوزي.

²⁰- سورة آل عمران، الآية: 28. وانظر أيضا سورة المائدة، الآية: 51

وفي العهد العباسي لم تخلُ الدواوين من النصارى واليهود، وظلّت هذه الدواوين وخاصة ديوان الخراج لفترة طويلة تحت إشراف الذميين وذلك لخبرتهم في ميدان الكتابة والمسائل المالية.²¹

ومن طريف ما قاله أحد الزهاد في خلافة المهدي حين تمكّن أهل الذمة من مفاصل الدولة الإسلامية:

أم ضاعت الأذهان والأفهام	بأبي وأمّي ضاعت الأحلام
ألهُ بأمر المسلمين قيام	من صدّ دين النبي محمد
فتلك سيوفهم أقلام ²²	إلا تكن أسيافهم مشهورة فينا

وقد تبين أن مواقف الفقهاء، رغم وضوح وصراحة النصّ التأسيسي برافديه؛ القرآن الكريم والسنة النبوية، في مسألة تولية أهل الذمة المناصب والاستعانة بهم، فالشافعي يرى أنّ الكافر إذا كان حسن الرّأي بالمسلمين ودعت الحاجة إلى الاستعانة به أسنّعين وإلا فيكره.²³

أما مالك وابن حنبل، فاتّفقا على عدم الاستعانة بهم على الإطلاق، واستثنى مالك: إلا أن يكونوا خدمًا للمسلمين فيجوز، ورأى أبو حنيفة بجواز الاستعانة بهم. ولما تمكّنوا من كامل مفاصل الدولة وخاصة بمؤسساتها الحيوية بدأت الأصوات الراضية بين الفينة والأخرى تتعالى للحسم النهائي في هذه المعضلة كالقرطبي الذي يقول: «وقد انقلبت الأحوال في هذه الأزمان باتّخاذ أهل الكتاب كتّبة وأمناء وتسودوا بذلك عند الأغنياء من الولاة والأمراء». أما عبد الكريم الموصلي، فأكد أنّ «تولية هؤلاء واستكتابهم رزية من الرزايا يُبكي على المسلمين بسببها»²⁴

²¹- من الأمثلة على ذلك أيضاً:

- في عهد المعتضد: كان والي الأنبار مسيحياً وهو عمر بن يوسف. وفي أيام المقتدر تولى نصراني أمر ديوان الجيش.
- في عهد عضد الدولة البويهني كان نصر بن هارون كبير الوزراء.
- وفي عهد الخليفة الفاطمي بمصر العزيز بالله زاد نفوذ أهل الذمة في بلاط الخليفة، فاستوزر عيسى بن نسطورس النصراني، واستناب بالشام يهودياً اسمه منشأ.
- في عهد الخليفة الفاطمي الظاهر كان اليهودي أبو سعد التستري يدير مع الخليفة شؤون الدولة، فقال الحسن بن خاقان:
يهود هذا الزمان قد بلغوا غاية آمالهم وقد ملكوا
العزّ فيهم والمال عندهم ومنهم المستشار والملك
يا أهل مصر إني قد نصحت لكم تهودوا قد تهود الفلك

وكذلك الأمر في الأندلس فقد كان طبيب ووزير الخليفة الأموي عبد الرحمن الناصر يهودياً يدعى حسداي بن شربوط.

²²- انظر: الأخبار والأشعار التي قبلت في الموضوع في كتاب: أحكام أهل الذمة لابن الجوزي: 225/1 فما بعدها.

²³- الشافعي، كتاب الأم، كتاب الشعب، 1968، ص 177

²⁴- حسن السلوك، ص 172، وانظر: مواقف الصريحة في المسألة في الصفحات: 161-164-165-171، وانظر: أحكام أهل الذمة: 210/1-211، وانظر: مصطفى الوارداني، كتاب النهي عن الاستعانة والاستنصار في أمور المسلمين بأهل الذمة والكفار، ص 52 فما بعدها.

أما عن الأسلوب الذي توخّاه السّمهودي، فهو دليل قطعي على تجدد الكتاب، تخلّص السّمهودي من التملّق والتزلف وانتهج في الكتاب منهج الصراحة في مخاطبة السلطان مجابهاً إيّاه في نبرة حادة أحياناً، ولم يتحرّج من تقديمه في أبشع صورة يدها مغلولتان، وكأنّه من أرباب السّوابق الذين يُزجّ بهم السجون، هدفه من ذلك إشعاره بتقاعسه وتخلّيه عن أداء واجبه تجاه الرعيّة. وقد خلت مقدّمة الكتاب من عبارات وجمل عهدناها في ديبارات الكتب المشابهة، مثل تقبيل الأيدي، ووليّ النعمة، ومن وجبت طاعته، أو ندبني أو «وجعلته وسيلة للثمّ تراب حضرة من بابه قبلة أولي الألباب وذريعة للدعاء المستجاب» أو «إلى خدمة من برأيه يتميّز قشر المعاني من اللباب» وغيرها من عبارات الخضوع والتأييد التام ولو على الباطل. إلا أنّ كلّ هذه المزايا التي جعلت من كتاب "اللؤلؤ المنثور في نصيحة ولاية الأمور" نادراً وطريفاً ومتجدّداً وممثلاً للوجه المغاير لكتب مرايا الأمراء، فإنّ بعض الهنات قد شابته وبعض المآخذ قد طالته، من مثل التكرار لبعض المسائل، فقد تعرّض لمسألة العدل في الباب الأوّل ثمّ أعاد طرح المسألة بنفس الطريقة تقريباً في موضع آخر من الكتاب بشواهد أخرى من القرآن الكريم والسنة والأقوال والحكم. كذلك التكتيف المفرط فيه للشواهد من مصادرها المختلفة الإسلامية والأجنبيّة الأمر الذي يجعل القارئ يفقد الخيط الرابط بين عناصر الفكرة المطروحة أحياناً.

وقد شاب مادّة الكتاب اضطراب في الترتيب أحياناً، فموضوع الوزارة كان من الأجدد طرقه مباشرة بعد موضوع متعلّقات السلطان، باعتبار أنّ الوزير يمثّل العنصر البارز الثاني في ترتيب هرم السلطة آنذاك، إلا أنّ المؤلّف طرقه في نهاية الباب الثالث بشكل موجز جداً، فقد أهمل الجانب الخلفي والنفسي للوزير كالرصانة والتوازن في الشخصية والترفع عن ارتكاب المحظورات، ولم يتعمّق في تحديد مسؤولياته وسلطاته، وبيان مقدار أهميّتها وغيرها من الأساسيات التي أطنب فيها كتّاب آخرون. وكذلك غاب الحديث عن أهمّ سلطة في الهرم السياسي للدولة الإسلامية وهو القضاء الذي هو عصب الحياة. ولكننا نلتمس للسمهودي العذر في ذلك، فهو في اعتقادنا لم يقرّر التنظير لمؤسسات الدولة، حتى يطرق هذه المسائل بكلّ تفاصيلها، بل كانت غايته، وكما يُوحى به أغلب نصّ الكتاب، وضع الإصبع على مكامن الداء الذي بدأ ينخر كيان مجتمعه، وإطلاع السلطان على الأسباب الحقيقية التي جعلت هذا الداء يستفحل وتحديد الأطراف المساهمة فيه. إلا أنّ أهمّ مأخذ على المؤلّف هو الباب الرابع والأخير من هذا الكتاب الذي عنوانه بـ"في فوائد ومنافع وخواص صحّت بالتجربة"، وقد جمع فيه من الطلاسم والرقيات والتعاويذ والرسوم، ما يجعلنا نجزم بأنّ هذا الباب يمثّل صورة مغايرة لشخصية المؤلّف العالم والفقير والتائر والمدرك لهموم الرعيّة. ويمثّل هذا الباب الثقافة "الشعبويّة" في أحلك فتراتنا، الثقافة التي اعتمدت الطلاسم والتعاويذ والخرافات التي توصلت إلى فترات متأخرة في تاريخ الأمة الإسلامية التي كانت داء ينخر كيان المجتمع، وعنصرًا هدامًا لكلّ خلق وإبداع في مجال المعرفة.

وقد أكد السمهودي على أنّ هذه الرقيبات والتعاويذ جُربَت وصحّت، ولسائل أن يسأل: لماذا لم تتغيّر سياسة السلطان، ولماذا لم تضجّ العامة وتثور من أجل حياة أفضل، إن هي فعلاً جُربَت وأتت أكلها؟ ولا نعتقد أنّ ما قدّمه السمهودي في هذا الباب من التعاويذ والطلاسم يمكن أن يكون سندًا للسلطان لتجاوز ما تعانيه البلاد من مشاكل والرعيّة من ظلم وقهر وتجبّر، فالسلطان بحاجة إلى نصيحة عملية للنهوض بالبلاد ولتحقيق النصر على الأعداء الذين بدأوا يخططون لغزوها.

وفي الختام، ألّف السمهودي كتابه "اللؤلؤ المنثور في نصيحة ولاية الأمور" منطلقًا من واقع مجتمعه السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فأراد من هذا الكتاب أن يكون السلطان شخصًا متكاملًا أخلاقيًا وعمليًا، وأن يكون واعيًا ومُطلّعًا على شؤون الرعيّة، ويقدر مركزه المحوري ودعاه بإلحاح إلى الإشراف بنفسه على كلّ كبيرة وصغيرة، وأن تكون الأجهزة المساعدة، انطلاقًا من الوزير إلى السوباشي؛ أي الشرطي، سندًا حقيقيًا له في عملية التسيير. كما هدف أيضًا إلى إصلاح المجتمع وتحريره من الظلم والجور، وختل المضاربين والمحتكرين وتحرير مفاصل الدولة من الذميين الذين عتوا وعاثوا وإعطاء كلّ ذي حقّ حقه.

إنّ آراء السمهودي وأفكاره نابعة من الحياة اليومية ومن واقع عصره السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وهي واقعية وعملية لا تستعصي عن الفهم إن أُريدَ تطبيقها، إلّا أنّ السؤال المطروح هو: هل كان لهذا الكتاب صدى لدى السلطان قايتباي؟ وهل حاول تنفيذ ما ورد فيه من آراء إصلاحية وخطط عملية واقعية أم أنّه دفن وقبر كغيره من الكتب في خزائن الملوك والسلاطين؟

إنّ الناظر في تاريخ مصر في فترة ما بعد تدوين هذا الكتاب، وما طبع هذا التاريخ من فتن وثورات ودسائس كان لها الأثر السلبي على حياة المجتمع، يقتنع تمامًا أنّ مصير هذا الكتاب هو مصير كلّ كتاب من كتب الآداب السلطانية، يُحتفى به لحظة تقديمه إلى وليّ الأمر ثمّ يُركن في رفوف الخزائن.

المصادر والمراجع:

- ابن قيم الجوزية، أحكام أهل الذمة، تحقيق صبحي الصالح، مطبعة جامعة دمشق، د.ط، 1961
- أبو حيان التوحيدي، الإمتناع والموانسة، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين، بيروت، المكتبة العصرية، د.ط، د.ت.
- علي بن داود الصيرفي، إنباء الهصر بأنباء العصر، تحقيق حسن حبشي، دار الفكر العربي، د.ط، 1970
- أبو حامد الغزالي، الثبر المسبوك في نصيحة الملوك، ضبطه وصححه أحمد شمي الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1988
- بدر الدين بن جماعة، تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام، تحقيق ودراسة وتعليق فؤاد عبد المنعم أحمد، قطر، ط1، 1985
- أبو الفضل محمد بن الأعرج: تحرير السلوك في تدبير الملوك، دراسة وتحقيق فؤاد عبد المنعم أحمد، الإسكندرية، نشر مؤسسة شباب العاصمة للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، 1402 هـ.
- محمد بن عيسى بن كنان، حدائق الياسمين في ذكر قوانين الخلفاء والسلاطين، تحقيق عباس صبأغ، بيروت، دار النفائس، ط1، 1991
- محمد بن عبد الكريم الموصللي، حسن السلوك الحافظ دولة الملوك، دراسة وتحقيق فؤاد عبد المنعم أحمد، الرياض، دار الوطن، ط1، 1416 هـ.
- أبو الحسن الماوردي، درر السلوك في سياسة الملوك، دراسة وتحقيق فؤاد عبد المنعم أحمد، الرياض، دار الوطن لنشر، ط1، 1997
- الجابري، العقل الأخلاقي العربي: دراسة تحليلية نقدية لنظم القيم في الثقافة العربية، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، د.ط، 2001
- أبو المعالي الجويني، غياث الأمم في التياث الظلم، تحقيق عبد العظيم الديب، قطر، مطابع الدوحة الحديثة، ط1، 1400 هـ.
- عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، بيروت، مكتبة المثنى ودار إحياء التراث العربي، د.ت، د.ط.
- ابن خلدون، المقدمة، تحقيق عبد الله محمد الدرويش، دار يعرب، ط1، 2004
- عبد الرحمن الشيزري، المنهج السلوك في سياسة الملوك، تحقيق حسن محمد حسن إسماعيل وأحمد فريد المزيدي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2002
- مصطفى بن محمد الوارداني، النهي عن الاستعانة والاستنصار في أمور المسلمين بأهل الذمة والكفار، تقديم وتعليق وتحقيق طه جابر فياض العلواني، دار الاعتصام، د.ت، د.ط.



MominounWithoutBorders



@ Mominoun_sm



Mominoun

الرباط - المملكة المغربية

ص.ب : 10569

هاتف: 00212537779954

فاكس: 00212537778827

info@mominoun.com

www.mominoun.com